المهاباذي وآراؤه اللغوية

أ.م.د. حيدر حبيب حمزة
جامعة القادسية / كلية الآداب

المقدمة

اللهم نحمدك ونستعين بك ونستغفرك ، ونثني عليك بجميع صفاتك وأسمائك ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

يُعدُّ القرن الخامس الهجري امتداداً علمياً لأحفل عصور النتاج اللغوي وأضخمها ، ذلك هو القرن الرابع الهجري، الذي يمثل عصر نضج الفهم اللغوي واستوائه ، فكان ميدان هذا البحث في علم من أعلام هذا القرن، هو : أحمد بن عبد الله المهاباذي ، ووسمته بـ(المهاباذي وآراؤه اللغوية).

وقد وقع اختياري على المهاباذي لأسباب منها : أنَّه تلميذ لأشهر علم في القرن الخامس الهجري وهو عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وأنَّ المعلوم عنه قليل عندنا.

فأحببت ان أُظهرَ هذا العالم في بحث مستقل ، يترجم له ، ويبرز جهوده اللغوية ، ويوضح اتجاهه اللغوي، ليأخذ مكانه بين اقرانه من العلماء.

واقتضت طبيعة البحث ان يكون في ثلاث فقرات هُنَّ:

أولاً :حياته: تناولت فيها : اسمه ، ونسبه ، وصفاته ، ومنزلته العلمية ، ونقله لآراء العلماء ، وشيوخه ، وآثاره ، ووفاته.

ثانياً: آراؤه اللغوية :وقسمتها على :

- آراؤه الصوتية : تناولت فيها رأيه في الاشمام ، والإمالة : وفيها من أسباب الإمالة : كثرة الاستعمال، ومنع إمالة (حتى)، وحذف همزة الوصل.
- آراؤه الصرفية :وبحثت فيها رأيه في :اشتقاق (سِم)، و النسب إلى (فُعَيْل)،ونون الوقاية مع التعجب .
- آراؤه النحوية : وفصلت القول فيها في آرائه في : زيادة (ثُمَّ)، وظلَّ الناقصة ، والمستثنى بعد جمل متعاطفة ، ومنع نيابة غير المفعول به.

وكانت الخاتمة وفيها ملخص لأهم نتائج البحث .

وقد واجهتني صعوبات عدة منها تتبع آرائه المتناثرة في بطون الكتب ، والخلط بينه و بين من لقب بـ(المهاباذي)، فلم أبخل بجهدٍ أو ادخر وسعاً في تتبع هذه الآراء ، فالتزمت الدقة ، وتوخيت الحذر والأمانة في جمعها.

ولا أدعي للآراء التي عرضتها العصمة من الخطأ وإنما هي آراء للمناقشة ، ولا هي من الكمال ، بل ما ورد من خطأ فيها أو سوء فهم فهو من عندي ، وما فيها من سداد وصواب فهو من فضل الله عزَّ وجل. والحمد لله ربّ العالمين .

أولاً : حياته :-

اسمه:-

اتفقت المصادر التي ترجمت له على أن اسمه: أحمد بن عبد الله المَهَاباذي(١)، إذ توقفت عند اسم أبيه.

نسبه :-

نُسبَ أحمد بن عبدالله إلى مهاباذ، ونسبته أشهر من اسمه ، فذكر بـ(المَهَاباذي) في مصادر ترجمته. و(مَهَاباذ) : قرية مشهورة بين قُمّ وأصفهان(٢)، وتعني : عمارة القمر ، إذ تقول العجم : أباذان : أي عامرة(٣)، وهذه القرية مشهورة بهذا الاسم الآن ، وهي من أعمال مدينة (كاشان).

وقد أنجبت هذه المدينة العديد من العلماء منهم: أحمد بن علي المهاباذي (من أعلام القرن الخامس الهجري)(٤)، وأفضل الدين الحسن بن علي ابن أحمد المهاباذي (من أعلام القرن السادس الهجري)(٥)، وغيرهما .

صفاته :-

يبدو أنَّ أحمد بن عبد الله كان ضريراً ، حتى أنه عرف بـ(الضرير)، قال الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في ترجمته : (المهاباذي الضرير)(٦)، وبها تميز من غيره من علماء مهاباذ.

منزلته العلمية :-

اشتهر أحمد بن عبد الله المهاباذي بعلمه في النحو ، حتى نسب إليه ، قال ياقوت(ت٦٢٦هـ): ((....أحمد بن عبد الله المهاباذي النحوي....))(٧)، وقال الصفدي : ((....كان نحوياً...))(٨).

وتفرد إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) بالقول: ((....الضرير اللغوي....))(٩).

ويبدو أنَّ نعته بـ(اللغوي)أرجح من غيرها؛ لأنَّ ما وقفنا عليه من آراءٍ له لم تكن نحوية فقط ، بل: صوتية، وصرفية ونحوية.

نقله لآراء العلماء:-

نقلت كتب النحو آراء لعلماء ، وكان المهاباذي الضرير الواسطة في هذا النقل ، إذ حكيت عنه، وهو نقلها عن علماء آخرين، ولعلَّ أهمّ هؤلاء:

- الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ):-

نقل أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) عن المهاباذي الضرير ، انَّ الأخفش يعد (حاشا) حرفاً، قال:((...نقل المهاباذي عن الأخفش أنها – حاشا– حرف وهو نص الأخفش في الأوسط...))(١٠).

وعدُّ الأخفش (حاشا) في الاستثناء من حروف الجر يوافق مذهب البصريين وسيبويه ، إذ جاء عنه ((وأمّا حاشا فليس باسم، و لكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.))(١١).

وهذا القول يعضده قول الدكتور عبد الأمير الورد: ((...وإنَّما يدفعنا إلى عدّ هذا الكتاب – الأوسط – متأخراً عن بقية كتبه في زمن تأليفه هو أنه – الأخفش– كان قد خالف سيبويه في عدد من آرائه ثمَّ عاد إلى موافقته إياه فيها في كتابه هذا...))(١٢).

وتأتي أهمية نقل المهاباذي لهذا الرأي من جهتين هما: أن المشهور عن الأخفش القول بأنَّ (حاشا) تستعمل فعلاً وحرفاً(١٣)، لا حرفاً فقط ، وعُرِف عنه أيضاً مخالفته لسيبويه في هذه المسألة.

-أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

منع أكثر النحويين تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، فلا يجيزون : مررت جالسةً بهندٍ ، وعلّة المنع عندهم أنَّ تعلق العامل يكون بصاحب الحال أولاً ثمَ بالحال(١٤).

وفصَّل الكوفيون القول بالمسألة ؛ وذلك بالنظر إلى نوع المجرور فإذا كان ضميراً نحو: مررتُ ضاحكةً بها، أو كان الحال فعلاً نحو : مررتُ تضحك بهندٍ ، جاز التقديم(١٥).

نُقِلَ عن المهاباذي أنَّ أبا علي الفارسي أجاز تقديم الحال على صاحبها، إذا كان ضميراً مجروراً أو فعلاً : ((... وحكى المهاباذي عن الفارسي إجازة ذلك أيضاً ...))(١٦)

ويلحظ أنَّ المهاباذي نسب هذا التجويز إلى أبي علي الفارسي وحده ، بينما زيد فيه ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وابن بُرهان (ت٤٥٦ هـ) في كتب المتأخرين(١٧).

شيوخه:-

لم تذكر كتب التراجم شيوخاً للمهاباذي إلا شيخاً واحداً هو : عبد القاهر الجرجاني ، قال ياقوت : ((أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير : من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني ...))(١٨) ، وبمثل هذا قال الصفدي : ((... من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني...))(١٩).

وهذه النصوص حمّالة أوجه فهي تفيد إما أن يكون الجرجاني شيخه الوحيد ، ولم يتتلمذ على يد غيره ، وإما أن يكون الجرجاني من أشهر شيوخه.

آثاره:-

لم يترك المهاباذي آثاراً لغوية كثيرة ، إذ لم يثبت عندي إلا شرحه لكتاب اللمع ، قال ياقوت : ((...له شرح كتاب اللمع .))(٢٠). ولم يخرج عن هذا الصفدي ، فقال : ((...له شرح اللمع.))(٢١)

وأما (البيان في النحو) و (التبيان في التصريف) و(المسائل النادرة في الإعراب) وغيرها، فهي ليست له ، بل لأحمد بن علي المهاباذي(٢٢).

ولعل عدم التثبت هذا دفع أحد الباحثين إلى القول : ((... والظاهر أنَّ أحمد بن عبد الله هذا هو أحمد بن علي ... نسب في أحدهما إلى الجد لا محالة ، وإن كان هذا غير ذاك فهو علم آخر من أعلام هذه الأسرة العلمية الأدبية...))(٢٣) .

والراجح أنهما شخصيتان مستقلتان يجمعهما النسب إلى مهاباذ ، والعصر، وأما القول : ((...نسب في أحدهما إلى الجد لامحالة ..)) ففيه نظر ؛ لأن كتب التراجم جميعها توقفت في ترجمة المهاباذي الضرير عند أبيه -أحمد بن عبد الله المهاباذي – فمن أين يُعرف النسب إلى جده؟

وفاته:-

أقدم تصريح في وفاة المهاباذي نجدها عند إسماعيل باشا البغدادي إذْ ذكر أنَّه توفي في حدود سنة خمسمائة هجرية (٢٤)، وذهب عمر رضا كحّالة إلى أنَّه كان حياً قبل الأربعمائة وإحدى وسبعين (٢٥)، ويرى الزركلي أنَّ وفاته كانت بعد الأربعمائة وإحدى وسبعين (٢٦)، وأيّد الدكتور إميل بديع هذه السنة في وفاته (٢٧)، وذكر الدكتور رجب عثمان محمد أنه توفي في سنة خمسمائة قال : ((...وكان حياً في حدود سنة ٥٠٠ هـ... ذكر ذلك في بغية الوعاة...))(٢٨)، وهذا القول فيه نظر ؛ لأنَّ السيوطي في كتابه (بغية الوعاة) لم يصرح بسنة وفاته.

ونلحظ أنَّ الأوائل ممن ترجموا للمهاباذي لم ينصوا على سنة وفاته ، وإنما وردت عند المتأخرين

منهم ، فضلاً عن اختلافهم بين أن تكون سنة خمسمائة هجرية ، وأربعمائة وإحدى وسبعين ، وفي هذه الأخيرة اختلفوا أيضاً في قبلها أو بعدها .

والأقرب إلى الأخذ ، أنّهُ توفي في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري.

أولاً :- آراؤه الصوتية :-

آ ـ الاشمام:ـ

ذكر سيبويه أنَّ لغةً للعرب تكسر الفاء من الفعل المضعف ، قال : ((وأعلم أنَّ لغة للعرب مطَّردةً يجري فيها فُعِلَ من رَدَدتُ مجرى فُعِلَ من قلت ، وذلك قولهم: قِدَّ ، ِ ردَّ وهِدَّ... لمّا أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فُعِلَ في جِئتُ، وبعْتُ...))(٢٩).

ويبدو أنَّ سيبويه أرادَ أنَّ من العرب من يحمل فاء الفعل المضعف على فاء الفعل الأجوف ؛ وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء فصارت (رِدَّ)(٣٠).

وصرح الزجاجي (ت٣٣٨هـ) بالإشمام فيها ، قال: ((أن يُضمّ أوله ويُكسر ثانيه ... ومن العرب من يُشِمّ الضم في هذا حِرصاً على البيان فيقول : كُيلَ الطعام وبُيع المتاع... وقرأ بعضهم : ﴿ وغُيضَ الماء﴾(٣١) بالإشمام وهذا لا يُضبط...)) (٣٢)

يفهم من هذا النص أنَّ الفعل المضعف في فائه ثلاث لغات : الضمّ الخالص ، والكسر ، والإشمام والغرض منه الحرص على البيان . وقال ابن مالك (ت ٦٧١ هـ) : ((...وقد تُشمّ فاءُ المدغم ...))(٣٣).

ونسب أبو حيان إلى المهاباذي أنَّه جوّز الإشمام في فاء الفعل المضعف ، قال : ((...وقال المهاباذي من أشمَّ في قِيلَ ، وبِيعَ أشمَّ في رُدَّ ؛ فعلى هذا يكون فيهما ما فيهما من إخلاص الضم ، والإشمام ، وإخلاص الكسر ..))(٣٤).

وأيّد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) نسبة هذا الرأي إلى المهاباذي ، قائلاً : ((...وقال المهاباذي من أشمَّ في (قِيلَ) و(بِيعَ) أشمَّ هنا.))(٣٥)

ولم يبعد عن هذا ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) قال : ((...قال المهاباذي : من أشمَّ في قِيلَ وبِيعَ أشمَّ في رُدَّ.))(٣٦).

وبمثل هذا قال السيوطي (ت٩١١هـ) : ((...وأجاز المهاباذي الإشمام ، وبهما قرئ في (رُدّت)(٣٧).))(٣٨).

نخلص ممّا تقدم أنَّ المهاباذي يرى أنَّ فاء الفعل الثلاثي المضاعف العين واللام يجوز فيها إذا بُني للمفعول ثلاثة أوجه : الضم الخالص : والكسر الخالص ، والإشمام ، حملاً له على فاء الفعل الثلاثي الأجوف إذا بُني للمفعول ، نحو : قيل ، وهو أثر لهجي(٣٩).

ويبدو أنَّ رأي المهاباذي يقوم على التخلص من حالة النطق المحض بالحركة – إشمام الضمة كسرة– ويكون بعد تخلص الحرف من الحركة ، ويكون هذا التوصيف فيه ما يدل على الحركة بواسطة أداتها، والإسماع فيه غير مقصود(٤٠).

ومن الغريب أن الإشمام يرى ولا يسمع ، ويتبناه رجل ضرير مثل المهاباذي .

بـ الإمالة:ـ

من أسباب الإمالة : كثرة الاستعمال :–

قال سيبويه: ((هذا باب ما أميل على غير قياس وإنَّما هو شاذ : وذلك الحجّاج إذا كان اسماً لرجُل، ، وذلك لأنّه كثُر في كلامهم فحملوه على الأكثر ؛ لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم . وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجّاج إذا كان صفة ، يجرونه على القياس.))(٤١).

أراد سيبويه أنَّ الألف في (الحجَّاج) تُمال إذا كان اسماً لكثرة الاستعمال ، ولكثرة الإمالة في كلامهم، والإمالة فيه من باب الشواذ عنده ؛ لأنَّه ليس في (الحجَّاج) كسرة أو ياء(٤٢) .

وإمالة (الحجَّاج)عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) ليست لكثرة الاستعمال إنَّما للفرق بين الاسم والصفة ، والمعرفة والنكرة ، قال : ((فأما قولهم هذا رجل حَجَّاج فلم تجز الإمالة لأنَّه لا شيء يُوجبها ، ثمَّ قالوا في الاسم الحجاج فإنَّما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمالة أكثر ، وليس بالحسن . النصب أحسن وأقيس.))(٤٣)

ولم يخرج عن هذا أبو علي الفارسي إذ قال : ((وقالوا في الاسم العلم : الحَجَّاج فأمالوه على غير القياس ولا يفعلون ذلك به إذا كان صفة.))(٤٤)

وصرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأنَّ إمالة (الحَجَّاج) و (العَجَّاج) إذا كانا علمين لسبب كثرة الاستعمال لا غير(٤٥).

وذهب الواسطي الضرير (ت٤٦٩هـ) إلى أنَّ هناك أسماءً أُميلت على غير القياس نحو : الحَجَّاج وعلةُ إمالتها كثرة الاستعمال ؛ ولأنها أعلام ، والأعلام كثيراً ما تُغيّر(٤٦).

عدَّ المهاباذي كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة، وإمالة (الحَجَّاج) علماً ليس من باب الشواذ ، نقل أبو حيان عن المهاباذي : ((السبب السابع : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم (الحَجَّاج) علماً في الرفع والنصب ، وكذلك (العَجَّاج) في الرفع والنصب ، نَصَّ عليه المهاباذي ، وصاحب البديع.))(٤٧)

وصرح السيوطي بنسبة هذا الرأي إلى المهاباذي، إذ قال: ((وعدَّ قوم منهم صاحب البديع، والمهاباذي: من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال كإمالة الأعلام نحو الحَجَّاج، والعَجَّاج اسم لراجز مرفوعاً ومنصوباً.))(٤٨)

يتضح من هذين النصين أنَّ المهاباذي عدَّ كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة ، وحجته أنَّ الإمالة أكثر في كلام العرب فحُمِلَ على الأكثر، وهذا السبب مخصوص بأسماء الأعلام في حالتي الرفع والنصب، فإذا جُرَّ نحو : مررتُ بالحَجَّاجِ ، فالإمالة جائزة ، وليست شاذة ؛ نظراً لحركة المصوت الأعرابي (الكسرة)(٤٩).

منع إمالة (حتَّى):-

ذهب سيبويه إلى عدم إمالة ألف (حتَّى) للفرق بين ألفها في الحرف والاسم ، ونقل عن الخليل ابن أحمد (ت١٧٥هـ) أنك لو سميت بها جازت الإمالة فيها(٥٠).

ويرى المبرد أنَّ إمالة ألف (حتَّى) من باب الخطأ إذ قال : ((فأمّا (إمَّا)، و(حتى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء فإنَّ الإمالة فيه خطأ.))(٥١)

يفهم من هذا العرض أَنَّ إمالة الألف في (حتىَّ) أو عدمه منظور فيه جنسها العام –حرف أو اسم – فإذا كانت حرفاً فالإمالة فيه غير جائزة ، وبالعكس في ضربها الثاني – الاسم-.

وبيّن أبو علي الفارسي علّة عدم إمالتها ، قائلا: ((وممّا لا تُمال ألفه حروف المعاني نحو : إلا وحتّى وإمَا ، لم يجيزوا فيها الإمالة لأنها ليست منقلبة عن شيء . قال الخليل : ولو سمّيت بها شيئاً جازت إمالتها.))(٥٢)

ويبدو أنَّ هناك سببين يمنعان إمالة ألف (حتَّى) هما : أنَّ (حتّى) من الحروف وليست من الأسماء ، وأنَّ ألفها أصلية وليست منقلبة عن حرف آخر.

وذكر ابن جني أنَّ (حتّى) ونظائرها لا تمال لسببين هما: بعدها عن الاشتقاق ، وقسم منها موغل في شبهه الحرف (٥٣).

وجاءت عبارة الحريري (ت٥١٦هـ) أكثر وضوحاً ، إذ قال : ((ويقولون : حتَّى فيُميلونها مقايسةً على إمالة متى فيخطئون فيه ، لأنَّ متى اسمٌ وحَتَّى حرفٌ وحكمُ الحروف أنْ لا تُمالَ...))(٥٤)

ونسب السيوطي إلى المهاباذي وغيره ، عدم جواز إمالة ألف حتى الحرفية ، قال : ((وذهب سيبويه وأبو بكر ابن الأنباري والمهاباذي وغيرهم إلى منع إمالة حتى ، قال أبو حيان : وهم محجوجون بنقل ابن مقسم .))(٥٥)

أرادَ بقوله : ((...وهم محجوجون بنقل ابن مقسم...)) أنَّ ابن مقسم حكى الإمالة في (حتَّى) الحرفية وهي لغة لبعض نجد ، وأكثر أهل اليمن(٥٦).

يظهر أنّ المهاباذي في رأيه هذا متابع لسيبويه وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) .

ويبدو أنَّ سبب منع إمالة ألف بعض الحروف أنَّ الحرف غير مستقل بنفسه، إذ لا يفهم معناه إلا مع غيره ، ولو كان مستقلاً بنفسه لجازت إمالته (٥٧)، ومصداق هذا قول سيبويه في عدم إمالة (ما): ((...ولأنها لا تتمّ اسماً إلا بصلة...))(٥٨).

تـ حذف همزة الوصل :-

ذكر سيبويه أنَّ همزة الوصل إذا كانت متحركة بالفتحة ودخلت عليها همزة الاستفهام فإنها لا تحذف؛ خشية الالتباس قال: ((...فلمّا لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة ... وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شُبّهت بألف أحْمَر لأنّها زائدة . وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً ، فأرادوا أن يفصلوا ويبيّنوا . ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيْم وأيْمُن....)(٥٩).

أراد سيبويه أنَّ فرقاً حركياً بين همزة الوصل الداخلة على الحرف ، والداخلة على غيره – الاسم والفعل – فاختاروا الفتحة على الأول ؛ لأنّ الحرف أضعف، وأقلّ تصرفاً، فاختاروا له أخفّ الحركات(٦٠).

وعبارة المبرد أكثر إفصاحاً ، قال : ((...لأنَّ ألف الاستفهام لمّا دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثمّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة ... فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف؛ لأنها مفتوحة، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ولكنها تجعل مدّة فتقول: آلرجل قال ذلك ... وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة...))(٦١).

يفهم من هذا النص أنَّ في دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل يجب مراعاة حركة همزة الوصل ، وهي على ضربين : الفتح فلا حذف فيها، وغير الفتح فتحذف .

ولم يبعد عن هذا ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، إذ قال : ((...وأما الحرف الذي تدخل عليه ألف الوصل فاللام التي يعرّف بها الأسماء نحو : القوم ... إلا أن هذه الألف مفتوحة وهي تسقط في كل موضع تسقط فيه ألف الوصل إلا مع ألف الاستفهام ، فإنّهم يقولون : أَلرجل عندك ، فيمدون كيلا يلتبس الخبر بالاستفهام...))(٦٢)

يظهر أنَّ همزة الوصل المفتوحة تحذف حملاً على أصلها ، وبقاؤها مخصوص عند دخول همزة الاستفهام عليها.

وإلى مثل هذا ذهب أبو علي الفارسي ، قال : ((...وهذه الهمزات كلّها إذا اتصلت بكلام قبلها

سقطت إلا التي تصحبُ لامَ المعرفة وذلك قولك ، وأنت تستفهم : اسْتَضْعَفْتَ زيداً ؟... فتسقطُ همزة الوصل ، لأنك لما أتيتَ بالتي للاستفهام استغنيت عنها فسقطت. وأما المصاحبة للام المعرفة في نحو: القوم فإنَّها لا تسقطُ ولكنها تبدل ألفاً ... كرهوا أن تحذف كما حُذفت الهمزاتُ الأخُر . فيلتبس الاستفهام بالخبر...))(٦٣).

وذهب ابن مالك إلى أنَّ همزة الوصل المفتوحة والتالية لهمزة الاستفهام إمّا أن تُبدل ألفاً أو تسهّل(٦٤).

يبدو أنَّ النحاة الأوائل اتفقوا على المد فيها ، وأن تسهيلها – الهمزة الثانية – لتكون (بين بين) ظهر عند المتأخرين منهم ، مثل ابن مالك ، والرضي (ت٦٨٨هـ) ، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، وابن عقيل(٦٥)، ولعلَّ هذا الأمر كان أحد أسباب ترجيح الإبدال على التسهيل ، فضلاً عن أنّ القلب أقرب إلى الحذف من التسهيل (٦٦).

تابع المهاباذي في رأيه في هذا الموضع سيبويه وغيره ، وذهب إلى حذف همزة الوصل غير المفتوحة عند دخول همزة الاستفهام عليها ، إذ نُسِبَ إليه : ((...إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلا أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف ، وأيمن، أيم ، فإنها تثبت ألفاً في هذه الثلاثة .))(٦٧).

نلحظ أنَّ المهاباذي لم يذهب إلى تسهيل همزة الوصل المفتوحة التي تجتمع مع همزة الاستفهام ، بل يرى إبدالها ألفاً.

والمتأمل في التوصيف المقطعي للمثال : آلحسن عندك يلحظ توافر مقطع مديد في الدرج:

ء ــًل / ح ــَ / س ــَ / ن ـُ

المقطع الأول مديد ، وهو غير مستساغ في الدرج ، بل هو من مقاطع الوقف(٦٨).

وأصل البنية المقطعية لها:

ء ــَ /ء ـَل/ ح ـَ/ س ـَ/ن ـَ

والمعالجة الصوتية لهذه البنية تتمُّ في مسارين هما:

١ –إسقاط همزة الوصل مع حركتها : ء ـَ ، فتكون البنية:

ءــَ/ل/ح ـَ /س ـَ/ ن ـُ .

نقل القاعدة من المقطع الثاني إلى الأول ؛لأن المقطع العربي يتكون من قاعد+ قمة ، مدُّ المصوت القصير في المقطع الاول للمحافظة على الجانب الدلالي– -الاستفهام- .

ء ــًل /ح ـَ/ س ـَ / ن ـُ.

٢-إسقاط الصامت فقط -الهمزة- :

ء ــَ /ء ــَل / ح ــَ /س ـَ /ن ـُ.

↓

×

ء ــَ / ــَل /ح ـَ/ س ــَ/س ـَ /ن ــُ .

∨

حركتان متماثلتان تتحولان إلى مُصوّت طويل بالاتحاد(٦٩) .

ءــًل/ح ـَ /س ــَ/ ن ــُ .

ثانياً آراؤه الصرفية :-

آ- اشتقاق (سِم):-

ذهب البصريون إلى أنَّ (اسْم) مشتق من سَمَا – يَسْمُو، محذوف اللام – الواو – قال سيبويه: ((هذا باب ما ذهبت لامُه وكان أوله ألفاً موصولة : فمن ذلك اسْمٌ وابْنٌ ...ويدلّك على أنَّه إنَّما ذهب من اسمٍ وابنٍ اللام وأنها الواو أو الياء قولهم :أَسْماء وأبناء.))(٧٠).

يتضح أنَّ حجة سيبويه فيما ذهب إليه تقوم على جمعه على (أفْعَال)؛ لأنَّه لو كان من (وَسَمَ) لجُمع على (أوْسَام) لا (أَسْماء) ، فظهور الهمزة في آخر جمعه دليل على أنها منقلبة عن واو .

وعبارة الزجاجي أكثر وضوحاً، قال: ((أجمع علماء البصريين ... أنَّ اشتقاق (اسم) من سَموت أَسْمو: اي علوتُ، كأنّه جُعل تنويهاً بالدلالة على المسمى لما كان تحته ، فأصله (سِمْو)على وزن حِمْل ...الدليل على ذلك قولهم في الجمع فقيل : (أسماء) ... وفي التصغير (سُمِيّ)... وقد جمع الجمع فقيل : أسماء وأسام ... وقد حكي أنَّ بعضهم يذهب إلى أنَّ أصله من (وسمت) كأنه جُعِلَ سِمة للمسمى...))(٧١).

وذكر ابن جني أنَّ (اسم) محذوف اللام ، والمحذوف منه الواو ؛ لأنَّه من (السُّمُو) وفيه لغات هي : سِم ، وسُم ، وسُمًى(٧٢).

والمتأمل في حجج البصريين يجدها لا تخرج عن علّة اشتقاقية تقول :(أَسْمَيته) لا (وَسَمْتَهُ) فدلّ على أنَّه من (السُّمُو) وأصله : أَسْمَوْته ، وتصغيره على : سُمَيّ وأصله : سُمَيْو قلبت لامه ياءً، لاجتماعها مع الياء والسابق منهما ساكن ، وتكسيره على (أسْمَاء) ، كما مرَّ سابقاً ، ودلالية إذْ فيه دلالة العلو والظهور ، وقد تنسحب دلالة العلو إلى مزية نحوية للاسم وهي أنّه يُخْبَر به ويُخْبَر عنه ، وليس كذلك الفعل والحرف فقد سما الاسم عليهما (٧٣).

نُسب إلى المهاباذي أنَّه يرى في (سِم) أنها مشتقة من (سَمِي) ولامها ياء لا واو : ((... ومن قال : سِم (بكسر السين) ، فزعم المهاباذي : أنَّه عند من قال ذلك أنّه من سَمَا يَسْمِي سَمِيّاً ، كُسرت السينُ ليدل على أنَّ المحذوف ياء ، وزعم غيرهُ أنَّ ذلك لغة في الاسم...))(٧٤).

ويظهر أن المهاباذي وافق البصريين من جهة وخالفهم من جهة أخرى ، فقد وافقهم على أنَّ المحذوف هو اللام وخالفهم أنَّ لامه ياء – سَمي – وكُسرت فاؤه للدلالة على الحرف المحذوف ، وأنَّ (سِم) عنده ليست من باب اللغات ، بل أصل له اشتقاقه الخاص به.

ويبدو أنَّ رأيه في هذه المسألة متفرد به ، غير تابع فيه لأحد ، يدل على قدرته الاشتقاقية.

ب- النسب إلى فعَيْل:-

ذهب سيبويه إلى أنَّ النسب إلى (فُعَيْل) بحذف الياء من باب الخارج عن القياس ، قال : ((فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيل : هُذَليّ ، وفي فُقَيْم كنانة : فُقَمِيّ ... وفي ثَقِيف : ثَقَفِيّ ... وقال بعضهم : خَرفِيّ ، أضاف إلى الخريف وحذف الياء . والخَرفِيّ في كلامهم أكثر من الخريفيّ...))(٧٥).

يظهر من هذا النص أنَّ سيبويه ساوى بين (فُعَيْل) و (فَعِيل) في أنَّ حذف الياء فيهما عند النسب جارٍ على غير القياس ، ويرى أن حذف الياء في (فَعِيل) عند النسب إليها أكثر من إثباتها في كلامهم .

وجوّز المبرد حذف الياء بشرطين هما : أن تكون ثالثة ، وأن تكون ساكنة ، قال : ((وأعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز ، لأنها حرف ميّت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، وحذفوا الياء الساكنة لذلك.))(٧٦)

يفهم من نصّ المبرد أنّه نظر إلى الحرف الساكن أنه حرف لا يعتد به ، وهذا الرأي يشكل جزءاً من نظرة القدماء للحرف الساكن ، وحجته فيما ذهب إليه اجتماع كسرة مع ثلاث ياءات ، وحذفوا الساكنة للتخفيف.

وصرّح ابن السراج بأنَّ القياس في النسب إلى (فُعَيْل) إثبات الياء ، قال : ((... ما جاء معدولاً على غير قياسٍ وهو يجيء على ضربين : أحدهما : أن تبدل الاسم عن لفظ إلى لفظ آخر ، والضرب الثاني : تغير ياءي النسب، من ذلك قولهم : هُذَيل : هُذَلِي... وكان القياس في جميع هذه أن تثبتَ...)).(٧٧)

وجعل السيرافي حذف الياء من (فُعَيل) عند النسب إليه ليس من الشاذ لكثرة وروده ، إذْ قال : ((...وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك كقولهم في قُرَيش قُرَشِيّ وفي سُلَيم سلَمِيّ ... وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ.))(٧٨)

وحذف الياء في نحو : هُذَلِيّ عند أبي علي الفارسي مما لم يستمر في القياس(٧٩).

وحذف الياء من (فُعَيل) عند النسب عند ابن جني من القليل وقياسه عدم الحذف ، قال : ((وربّما حُذف – من ذلك – الشيء القليل قالوا– في (ثقيف) – ثقفِيّ. وفي (قُرَيش)قُرَشِيّ. والوجه: قُرَيشِيَّ...))(٨٠).

واشترط المهاباذي في النسبة إلى (فُعَيل) شرطين هما : أن تكون الياء ثالثة ، وأن يكون الاسم خالياً من علامة التأنيث : ((وقال المهاباذي : إن كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفت الياء ، فقلت في قُرَيْش: قُرَشِيّ، وفي هُذَيْل : هُذَلِيّ...)).(٨١)

والمهاباذي برأيه هذا مخالف لرأي سيبويه ، والمبرد ، أما مخالفته لرأي سيبويه فهو لم يعد حذف الياء من (فُعَيل) عند النسب إليها من باب الشذوذ ، وأما مخالفته لرأي المبرد فلقد فرق بين (فُعَيل) و (فَعِيل) في النسب إليهما(٨٢).

قال السيوطي : ((... والثالث : إن كانت الياء ثالثة حذفت نحو : قُرَيش وقُرَشِيّ ، وهُذَيل وهُذَلِيّ قاله المهاباذي قال أبو حيان : وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضاً...)).(٨٣)

ويظهر أنَّ رأي المهاباذي في هذه المسألة يقرن برأي سيبويه والمبرد ويعد ثالث الآراء بعدهما.

وعماد رأيه هذا كثرة السماع وعدمه ، إذ في (فَعِيل) لم يسمع حذف الياء عند النسب إليها إلا في ألفاظ معدودة ، منها : ثَقَفِيّ ، والأمر على العكس في (فُعَيل).

ت- نون الوقاية مع فعل التعجب:-

نقل سيبويه عن الخليل ابن أحمد أنَّ نون الوقاية تدخل على الأفعال لتقيها من الكسر، قال: ((وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسمٌ، ويدخله الجرُّ، وإنّما قالوا في الفعل : ضَرَبَنِي ويَضْرِبُنِي ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجر.))(٨٤).

يفهم من نصّ سيبويه أنَّ علّة اجتلاب نون الوقاية للحفاظ على أواخر الأفعال من الكسر ، وغرضها مباعدة الجر عن الفعل .

واستدل المبرد على فعلية (أَفْعَل) التعجب بلحوق

نون الوقاية له ، إذ قال : ((وإذا قلت : ما أَحْسَنَ زيداً ، فرددت ذلك إلى نفسك قلت . ما أَحْسَنَنِي ؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) فعلٌ فظهرَ المفعول بعده ، كما يظهر بعد(ضرب)، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه...))(٨٥)

ونصَّ السيرافي على الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، قال : ((وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط النون : ما أَقْرَبِي منك ، وما أَحْسَنِي ، وما أَجْمَلِي ، وهم يعنون : ما أَحْسَنَنِي ، وأَجْمَلَنِي . وما ذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولستُ أدري أعن العرب حكوا هذا ؟ أم قايسوه على مذهبهم في : ما أَفْعَل زيداً ؛ لأنّه اسم عندهم في الأصل...)).(٨٦)

ويبدو أنّ الخلاف في إلحاق نون الوقاية بـ(أَفْعَل) في التعجب راجع إلى خلاف يتصل بانتظام (أَفْعَل) التعجب في أحد قسمي الكلام الرئيسين : الفعل والاسم، فكان أول دليل عند البصريين على فعليته قبوله لنون الوقاية عند دخول ياء المتكلم عليه(٨٧).

وذكر ابن مالك أنَّ (أَفْعَل) مختلف في فعليّته عند الكوفيين ، ومتفق عليها عند البصريين(٨٨).

يفيد هذا النصّ أنَّ قسماً من الكوفيين أيّدوا فعليّة (أَفْعَل) في التعجب(٨٩).

ونُسب إلى المهاباذي القول : ((... قال المهاباذي أما ماحكوه يعني الكوفيين من قولهم : ما أَحْسَنِي فشاذ ويمكن أن يكون لما لم يتصرّف أشبه آخره آخر الاسم.))(٩٠)

يظهر أنَّ المهاباذي جمع بين الرأيين، فهو بصري لحمله (ما أَحْسَنِي) على الشذوذ، وكوفي لتقديمه عذراً لرأيهم، وذلك لما كان (أَفْعَل) التعجب غير متصرفٍ، فقد شابه آخره آخر الاسم ؛ وذلك بإمكان جرّه بالكسرة.

ثالثاً: آراؤه النحوية:-

آـ زيادة (ثم):-

يحكم بزيادة (ثمَّ) إذا وقعت في موضع يعدم فيه التشريك في الحكم ، وهو أحد مصاديقها الثلاثة : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة(٩١).

نصَّ الزجاج (ت ٣١١هـ) على أنَّ الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) يذهب إلى زيادة (ثمَّ) في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾(٩٢)، إذ قال : ((...على زيادة (ثمَّ) عند الأخفش ...))(٩٣).

وأيّد النحاس (ت٣٣٨هـ) هذا الرأي في سورة التوبة قال : ((...فجواب الجزاء – إن لم تعد (ثم) زيادة – غير مذكور ...))(٩٤)، وقال أيضاً : ((...(ثمَّ تاب عليهم) ، وكل ما جاء من مثله ، فإن أمكن الاعتذار عنه ، فهو أولى ، وإلا ، فليُحكم بزيادة الحرف.))(٩٥).

وقد ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين فضلاً عن الأخفش : ((...زعم الأخفش والكوفيون أنَّ (ثمَّ) تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتَّة، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ جعلوا (تاب عَلَيْهِمْ) ، هو الجواب ، وثمَّ زائدة...))(٩٦).

ذهب المهاباذي إلى أنَّ (ثمَّ) زائدة ، وليست عاطفة : ((وحكى المهاباذي أنَّ (ثمّ)، قد تكون زائدةً، على مذهب أبي الحسن والكوفيين نحو قوله :

أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً
وثـمّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غـاديـا))(٩٧)

وأيّد الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) نسبة هذا الرأي

إلى المهاباذي ، قال : ((... وقال المهاباذي : قد تكون ثُمَّ زائدة على مذهب أبي علي(٩٨)، والكوفيين...))(٩٩).

يفهم من هذه النصوص أنَّ المهاباذي يذهب مذهب الأخفش الأوسط ، والكوفيين في زيادة (ثمّ) وعدم عطفها.

ب- ظلّ الناقصة :-

يرى السيرافي أن (ظلَّ) مخصوصة بوقت نحو: ظلَّ زيدٌ مُنْطلقاً : أي : أتى عليه النهار وهو منطلق، وربّما توسعت العرب فيها فاستعملت بمعنى (كان) و(صار) ، نحو: أصبح زيدٌ غنياً، ولا يقصد به وقت الصباح(١٠٠).

وقال الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((وكذا أَصْبَحَ وأَمْسَى في قولك: أَصْبَحَ زيدٌ منطلقاً، وأمْسى زيدٌ مسروراً ، وليس يراد بهما الصباح والمساء ، وإنما يدلان على معنى قريب من معنى صار ، وكذا ظلَّ وباتَ ، تقول: ظلَّ زيدٌ مَسْروراً ...))(١٠١).

أرادَ الجرجاني أنَّ (ظلَّ) قد تترك معناها – إقامة الفاعل نهاره – وتكون بمعنى (صار) فتفيد التحول والصيرورة.

وفي (ظلَّ) الناقصة وأخواتها وجهان في التقدير هما: أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع الأول على أنّه اسمها ، وتنصب الآخر على أنّه خبرها – وهذا هو الشائع – ، أو أن يكون في (ظلّ) وأخواتها ضمير الشأن يعرب اسمها ، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع الخبر لها(١٠٢).

وقال الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : ((اعلم أنَّ هذه الأفعال التي ضمّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ وخبر...وأما (أَصْبَحَ وأمْسَى وباتَ وأَضْحَى وظلّ) فهن أوقات مخصوصة دخلت على جمل ... وربّما توسعت العرب في بعض هذه الأفعال فاستعملوها في معنى كان وصار فيقولون : أَصْبَحَ زيدٌ غنياً ولا يقصدون إلى وقت الصباح دون غيره.))(١٠٣).

يبدو أنَّ المعنى الأصلي لـ(ظلَّ) الدلالة على وقت معين- النهار – وأنَّ استعمالها بمعنى (كان) أو (صار) هو من باب التوسع في المعنى ، وفيه مباينة لدلالة الأصل .

ونسب أبو حيان الأندلسي إلى المهاباذي أنَّه يذهب إلى أنَّ (ظلّ) ناقصة، ولا تكون بمعنى (صار)، قال : ((ظلّ تامة خلافاً للمهاباذي ...حيث زعموا أنها لا تكون إلا ناقصة بمعنى طالَ ؛ وبمعنى : أقام نهاراً ... وإنما تستعمل ناقصة ؛ لاتصاف الموصوف بالصفة نهاراً...))(١٠٤)

وقال أيضاً : ((وفي شرح اللمع للمهاباذي أنَّ هذه الأفعال تجيء تامة كما تجيء كان إلا ظلَّ فإنها لا تستعمل تامة ولا تستعمل إلا في فعل النهار.))(١٠٥).

ويمثل هذا قال السيوطي : ((وزعم المهاباذي : أنَّ ظلَّ لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامة.))(١٠٦).

يفهم من مقولة أبي حيان : ((...وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامة)) أنَّ المهاباذي تبنى الرأي العزيز لا المشهور .

وقال أيضاً: ((وزعم لُكذة الأصبهاني ، والمهاباذي شارح اللمع : أنَّ ظلَّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النهار ...))(١٠٧).

يتضح من هذه النصوص أنَّ رأي المهاباذي وغيره قوامه المعنى ، فمعنى الفعل (ظلَّ) هو المعيار

في عدِّها ناقصة أو تامة ، فإذا كانت بمعنى : طالَ كانت (ظلَّ) ناقصة ؛ لأنَّ معناها محتاج إلى مبتدأ وخبر ، وتفيد قيام الفاعل في وقت النهار ، وإذا كانت بمعنى (صار) أو(كان) فهي تامة وهذا المعنى لم يقل به المهاباذي لأنه ليس الأصل في معناه.

ويترجح عندي رأي المهاباذي ومؤيديه لسببين هما : العمل بالمعنى الأصلي للفعل أولى من العمل بما يخرج عن بابه ، أنَّ الفعل (بات) وهو قرين (ظلَّ) لا يرد بمعنى صارَ عند معظم النحاة : ((وزعم الزمخشري أنَّ (بات) ترد أيضاً بمعنى (صار) ولا حجة له على ذلك ...))(١٠٨).

ت- المستثنى بعد جمل متعاطفة :-

اختلف النحاة في ورود الاستثناء بعد جمل معطوفة في أن يكون الاستثناء للجمل جميعها أو للأخيرة منها فقط .

قال القرافي (ت٦٨٤هـ): ((قال الشيخ سيف الدين رحمه الله تعالى: الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبها الاستثناء رجع إلى جميعها عند أصحاب الشافعي، وإلى الجملة الأخيرة عند أصحاب أبي حنيفة، وقال القاضي عبد الجبار وأبو الحسن البصري وجماعة من المعتزلة: إن كان الشروع في الجملة الثانية إضراباً عن الأولى، ولا يضمر فيها شيء ممّا في الأولى، فالاستثناء مختص بالجملة الأخيرة ..))(١٠٩).

ويبدو أنَّ الاثر الفقهي ألقى بظلاله على هذه المسألة النحوية ، والمتفق عليه بينهم أنّ هذه الجمل متعاقبة بالواو لا غير ، ويظهر أثر المعنى في التوجيه النحوي عند المعتزلة ، وأنَّ الرأيين الأخيرين متفقان على أنَّ الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة.

وقال ابن مالك : ((... وإذا ذُكر شيئان أو أكثر والعامل واحد فالاستثناء معلّق بالجميع، إن لم يمنع مانع نحو أهجر بني فلان وبني فلان إلا من صلح ، فمن صلح مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص... ويعلق الاستثناء أيضاً بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر ، والعامل غير واحد والمعمول واحد في المعنى ...))(١١٠).

والمتأمل في نصّ ابن مالك يلحظ أنَّ الاستثناء في الجمل المتعاقبة بالواو يرجع إلى الجميع بشرط الاتحاد في العامل أو المعمول مع عدم وجود مانع الاختصاص فيه ، بينما لم يرد مثل هذا التفصيل في رأي الشافعي – رحمه الله-.

وصرَّح أبو حيان الأندلسي برأي المهاباذي في هذه المسألة مفصحاً عن انفراده بالحديث عنها، قال: ((... والذي يقتضيه النظر أنَّ الاستثناء إذا تعقب جملة يصلح أن يتخصص كلّ واحد منها بالاستثناء أن يجعل تخصيصاً في الجملة الأخيرة، وهذه المسألة تكلّم عليها في أصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل ، ولم أرَ من تكلّم عليها من النحاة غير المهاباذي وابن مالك ... واختار المهاباذي أن يعود إلى الجملة الأخيرة وهو الذي نختاره...))(١١١).

ويظهر لي أنَّ ما ساقه أبو حيان من رأي للمهاباذي فيه إجمال يحتاج إلى تفصيل ، والدليل على هذا قوله أيضاً في كتابه (ارتشاف الضرب) : ((...فإن اختلف العامل والمعمول واحد ... قال المهاباذي في شرح اللمع: لا يكون الاستثناء إلا من الجملة التي تليه فقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾(١١٢). مستثنى من قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ لا غير . وحمله على أنَّه مستثنى من الجميع خطأ...))(١١٣).

وبيّن ابن عقيل حجج المهاباذي في رأيه هذا ، إذ

قال: ((والمهاباذي في شرح اللمع : زعم أنه يختص بالجملة الأخيرة كما هو مذهب أبي حنيفة . وأنّ تعليقه بالجميع خطأ. لأنه زعم أنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك.))(١١٤).

يتضح أنَّ للمهاباذي رأياً خاصاً في اختلاف العوامل والمعمول واحد، ولم يعترض على حالة اتحاد العامل أو تكراره.

ولم يزد السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في القول : ((... في هذا الاستثناء خلاف هل يعود لما تقدَّمه من الجمل أم(١١٥) إلى الجملة الأخيرة فقط وتكلَّم عليها من النحاة ابن مالك والمهاباذي فاختار ابن مالك عوده إلى الجملة المتقدّمة والمهاباذي إلى الأخيرة...))(١١٦)

وقال السيوطي : ((قال أبو حيان : هذه المسألة قلّ من تعرض لها من النحاة ولم أرَ من تكلَّم عليها منهم سوى ابن مالك في (التسهيل) ، والمهاباذي في (شرح اللمع). قلت : والأمر كما قال : ... إن اتَّحد العامل فللكل ، أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد ، وعليه المهاباذي بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا.))(١١٧).

يظهر أن القول إنَّ المهاباذي يذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة بناءً على نظرته إلى العوامل ، وفيه يجب الاختلاف بين العوامل والمعمول واحد ، والعامل في المستثنى الفعل السابق له لا أداة الاستثناء (إلا).

ويتضح أنَّ المهاباذي وإن وافق أبا حنيفة (ت١٥٠هـ) إلا أنَّ رأيه أكثر تفصيلاً واعتماداً على أصول نحوية فضلاً عن أنَّه في مسألة قلّما تكلم النحاة عليها.

ث- منع نيابة غير المفعول به عند وجوده:-

منع المبرد إقامة غير المفعول به إن وجد في جملة المبني للمجهول ، وهو متعين الإنابة عنده ، قال : ((فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضُربَ زيداً سوطٌ ؟ قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أنَّ السوط – إذا قلت : ضربتُ زيداً سوطاً – مصدر ، ومعناه ضربتُ زيداً ضربةً بالسوط ... فلذلك لم يجز أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ...))(١١٨).

وذهب الأخفش (ت٣١٥هـ) والكوفيون إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده في جملة المبني للمجهول : ((ولا يجيزُ غير الأخفش من البصريين أن ينوبَ غير المفعول به وهو موجود . وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القرّاء: ﴿لِيُجْزَى قَوْمَاً بِمَا كانوا يَكْسِبُونَ﴾(١١٩)، فأسند (لِيُجْزى) إلى الجار والمجرور، ونصب(قوماً) وهو مفعول به.))(١٢٠).

يفهم من هذا النصّ أنَّ الأخفش والكوفيين أنابوا الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً)، وهذه نيابة مطلقة .

ونسب إليه أيضاً جواز نيابة الجار والمجرور والمصدر والظرف بشرط التقدم على المفعول به في الجملة :((وأما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين: فذهبوا إلى أنَّ قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا أنَّه واجب ... والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدّمهما على المفعول به...))(١٢١).

والمقصود بالقول : ((..بعض المتأخرين ...)) الأخفش الأصغر(١٢٢).

ويرى ابن السراج أنَّه يجوز إقامة المصدر والظرف

والمجرور مع وجود المفعول به عن الفاعل إذا جعلن مفعولات به على التوسع(١٢٣).

وجعل ابن جني إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، مع وجود المفعول به نحو قول الشاعر :

ولو ولدتْ قُفَيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ
لَسُبَّ بِذلِكَ الجِرْوِ الكِلابا(١٢٤)

من أقبح الضرورات ، ولا يعتدّ بمثلهِ، ولا يثبت إلا في الشاذ(١٢٥).

وقال عبد القاهر الجرجاني : ((...ومتى وجدتَ في الكلام منصوباً كزيدٍ وعمرو لم يجز أن تضع موضع الفاعل غيره ...))(١٢٦).

ذهب المهاباذي إلى أنَّ إقامة غير المفعول به الصريح في جملة المبني للمجهول ممنوع باتفاق النحاة : ((... وحكى المهاباذي الاتفاق على ذلك - المنع - ، وذكر المهاباذي : الاتفاق على منع : حُمِلَ زيداً فَرْسخٌ ، والذي يقتضيه مذهب الأخفش والكوفيين جوازه...))(١٢٧).

يتضح من هذا النص أن المهاباذي تابع البصريين في رأيه هذا، والمسألة عنده متفق عليها عند النحاة ، ولا تحتمل وجهاً آخر عنده.

ويبدو أنَّ هناك عواملَ غضّت من رأي الأخفش والكوفيين هي : قلة الاستعمال وهو ما عبَّر عنه ابن جني بقوله: ((...وإن لم يرد به الاستعمال .))(١٢٨)، وإنَّ ما وردَ منه في الشعر يحمل على الضرورة وفي القراءة القرآنية أنها شاذة ، فضلاً عن هذا فإن الكوفيين والأخفش يرون أن قيام المفعول به مقام الفاعل أولى، وأنَّ هذا الرأي نسب إلى نحاة متأخرين.

الخاتمة

حرصت في هذا البحث أن أعرف بشخصية المهاباذي العلمية ، وأن أكشف عن جهوده اللغوية (الصوتية، والصرفية والنحوية) ، واستيفاءً لمتطلبات البحث، أجمل أهمّ النتائج التي توصلت إليها وهي:-

١- أوضحت معالم حياة المهاباذي ، وسماته العلمية ، بما يُعدُّ إضافة لما كُتب عنه، ورجحتُ أنَّ وفاته كانت في الربع الاخير من القرن الخامس الهجري.
٢- تتبعتُ آثاره العلمية في كتب التراجم والطبقات، وكشفتُ عمّا نُسِبَ إليهِ منها وهي ليست من آثاره
٣- تفرد المهاباذي في قسم من آرائه ، وهي : إشمام فاء الفعل المضعف ، واشتقاق (سِم) من(سَمِيَ) والنسب إلى (فُعَيْل) ، و(ظلَّ) الناقصة، مما يدل على أنَّه عالم له شخصيته العلمية الواضحة .
٤- المتأمل في آرائه التي تابع فيها غيره يلحظ أنَّه غلب عليه الرأي البصري ، إذْ تابعهم في أربع مسائل ، وخالفهم في مسألة واحدة فقط هي زيادة (ثمَّ).
٥- لقيت آراؤه اللغوية قبولاً عند من جاء بعده من العلماء تمثل في: نقلها، والنصّ عليها ، وشرحها، وحتى وُصفَ عندهم بـ(النحوي).
٦- رجحت في هذا البحث أنَّ المهاباذي ليس نحوياً فقط، بل هو لغوي ، وما يعضد هذا آراؤه الصوتية والصرفية فضلاً عن النحوية.

الهوامش :

---

(١) معجم الأدباء :٢١٩/٣ ؛ والوافي بالوفيات : ٧٥/٧ ، ونكت الهميان : ١١٠ ، وبغية الوعاة : ٢٦٤/١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ ، ومعجم المؤلفين : ٣٠١/١ ، والأعلام:١٥٨/١ ، والمعجم المفصل في اللغويين العرب:٤٤/١.

(٢) ينظر: معجم البلدان :٨/٣٤٤، وأعيان الشيعة:٤/٣٥٨، والمعجم المفصل في اللغويين العرب :١/٤٤.

(٣) ينظر معجم البلدان :٨/٣٤٤.

(٤) ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة :٣/١٧٥، جاء فيه: أنه من المعاصرين للشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ).

(٥) ينظر : معجم رجال الحديث :٢/١٨٧.

(٦) الوافي بالوفيات : ٧/٧٥، وينظر : نكت الهميان: ١١٠.

(٧) معجم البلدان : ٨/٣٤٤.

(٨) نكت الهميان: ١١٠، وينظر : معجم المؤلفين: ١/٣٠١، والأعلام :١/١٥٨، والمعجم المفصل :١/٤٤.

(٩) هدية العارفين : ١/٨١.

(١٠) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك :٢٣٢.

(١١) كتاب سيبويه :٢/٣٤٩، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٦٤٩.

(١٢) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية :١٥٨.

(١٣) ينظر : مغني اللبيب :١/١٦٥، وشرح المغني (الدماميني):٦٣٧، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف:٤٧.

(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل :١/٦٤١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٢/٤٨

(١٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك :٢/٧٠٥.

(١٦) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك :١٩١.

(١٧) ينظر : توضيح المقاصد: ٢/٧٠٦، وأوضح المسالك:٢/٢٨١ وزاد فيه (ابن جني) ، وشرح ابن عقيل:١/٦٤١، ومنهج السالك :٢/٢٤٨.

(١٨) معجم الادباء:٣/٢١٩.

(١٩) الوافي بالوفيات:٧/٧٥، ونكت الهميان:١١٠، وينظر : معجم المؤلفين :١/٣٠١، والأعلام :١/١٥٨.

(٢٠) معجم الأدباء :٣/٢١٩، وينظر معجم البلدان:٨/٣٤٤.

(٢١) الوافي بالوفيات :٧/٧٥، ونكت الهميان :١١٠، وينظر كشف الظنون :٢/١٥٦٣، وهدية العارفين :١/٨١، ومعجم المؤلفين :١/٣٠١، والأعلام ١/١٥٨، والمعجم المفصل في اللغويين العرب : ١/٤٤.

(٢٢) ينظر : أعيان الشيعة : ٣/٤٨ ، ومعجم رجال الحديث:٢/١٨٧.

(٢٣) نهج البلاغة عبر القرون (بحث) في مجلة تراثنا:ج٣٩: ٢٩٨- ٢٩٩.

(٢٤) ينظر هدية العارفين :١/٨١، وشرح اللمع للواسطي (مقدمة المحقق):١٢.

(٢٥) ينظر :معجم المؤلفين :١/٣٠١.

(٢٦) ينظر : الأعلام :١/١٥٨.

(٢٧) ينظر : المعجم المفصل في اللغويين العرب :١/٤٤.

(٢٨) شرح اللمع للواسطي (مقدمة المحقق):١٢.

(٢٩) كتاب سيبويه:٤/٤٢٢-٤٢٣.

(٣٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/٣٦٦-٣٦٧.

(٣١)هود:٤٤، والقراءة في: التيسير في القراءات السبع:٦٢، والنشر :٢/٢١٧، ومعجم القراءات القرآنية :٢/٣٩٠.

(٣٢) الجمل: ٨٨ ، وينظر : شرح الجمل (ابن عصفور):١/٥٥٣.

(٣٣) تسهيل الفوائد:٧٨.

(٣٤) ارتشاف الضرب :٣/١٣٤٤.

(٣٥) أوضح المسالك :٢/١٤٠، وينظر :تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :٤/١٦٤٣، وشرح التصريح:١/٤٤٠.

(٣٦) المساعد على تسهيل الفوائد :١/٤٠٤.

(٣٧) يوسف :٦٥، وقراءة الضم والكسر في معجم القراءات القرآنية :٢/٤٥٦.

(٣٨) همع الهوامع :٦/٤٠.

(٣٩) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) :١/٤٤ ، والدر المصون:١/١١٨.

(٤٠) ينظر: الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري :١٠٠-١٠١.

(٤١) كتاب سيبويه :٤/١٢٧، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ١٠٨٣.

(٤٢) ينظر شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥/٥٠٥.

(٤٣) المقتضب :٣/٥١، وينظر : الإمالة في القراءات واللهجات:١٥٥.

(٤٤) التكملة :٥٤٨.

(٤٥) ينظر اللمع في العربية : ٣١٧-٣١٨ ، وشرح المفصل:٨/١٨٠، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) :٢/٦٣٧.

(٤٦) ينظر : شرح اللمع (الواسطي) : ٢٨٣.

(٤٧) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٤- ٥٣٥، وصاحب البديع : محمد بن مسعود الغزني ، ينظر : بغية الوعاة :٢٠٣/١.

(٤٨) همع الهوامع :٦/ ١٩٤، وينظر : الإمالة في القراءات واللهجات:١٥٣.

(٤٩) ينظر : شرح المفصل :١٨٠/٨، والإيضاح في شرح المفصل :٢٩٩/٢-٣٠٠.

(٥٠) ينظر كتاب سيبويه :١٣٥/٤.

(٥١) المقتضب:٥٢/٣.

(٥٢) التكملة :٥٤٧.

(٥٣)ينظر : اللمع في العربية : ٣١٦-٣١٧، وشرح اللمع (الواسطي):٢٨٢-٢٨٣.

(٥٤) دُرّة الغواص في أوهام الخواص:١٧٠.

(٥٥) همع الهوامع :١٩٧/٦.

(٥٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٣٧/٢-٥٣٨، والجنى الداني: ٥٥٨.

(٥٧) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات :٢٤٨-٢٤٩.

(٥٨) كتاب سيبويه:١٣٥/٤.

(٥٩) نفسه:١٤٨/٤، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢/ ١٠٩٢.

(٦٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥/ ١٦.

(٦١) المقتضب : ٢٢٢/١-٢٢٣.

(٦٢) الأصول في النحو: ٣٦٨/٢-٣٦٩.

(٦٣) التكملة : ٢٠٣-٢٠٤.

(٦٤) ينظر تسهيل الفوائد : ٢٠٣.

(٦٥) ينظر نفسه : ٢٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٢٤/٢ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٥٧/٦ ، والمساعد : ٣٣٧/٣.

(٦٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٢٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):٤٨٨/١، وقال فيه: ((ومن العرب من يجعل همزة الوصل بَيْنَ بين، أي بين المدة والهمزة ... وهو ليس بالفصيح...)).

(٦٧)همع الهوامع : ٢٢٥/٦.

(٦٨) ينظر :أبحاث في أصوات العربية :٩.

(٦٩) ينظر التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث :١٤٧-١٤٨.

(٧٠) كتاب سيبويه : ٤٥٤/٣-٤٥٥، وينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٩٥/٤.

(٧١) اشتقاق أسماء الله :٢٧٩.

(٧٢) ينظر : المنصف :٦٠/١، والتصريف الملوكي :١٨٣ ، والإنصاف :٦/١-١٦ مسألة رقم(١)، وشرح المفصل:٥٠/١، وشرح الملوكي :٤٠٣.

(٧٣) ينظر : الإنصاف:٦/١-١٦ ، ومسائل خلافية في النحو:٥٥- ٥٨ مسألة رقم (٤)، وائتلاف النصرة :٢٧-٢٨، والأشباه والنظائر في النحو:٣١٣/٣.

(٧٤) ارتشاف الضرب:٢٥١/١.

(٧٥) كتاب سيبويه:٣٣٥/٣-٣٣٦، وينظر :النكت في تفسير كتاب سيبويه:٨٨٢/٢.

(٧٦) المقتضب : ١٣٣/٣، وينظر : شرح الكافية الشافية:١٩٤٥/٤.

(٧٧) الأصول :٨١/٣.

(٧٨)شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٩١/٤، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٩/٢-٣٠.

(٧٩) ينظر: التكملة : ٢٥٥، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:٩٨-٩٩.

(٨٠) اللمع في النحو:٢٧٠-٢٧١.

(٨١)ارتشاف الضرب :٦١٦/٢.

(٨٢)ينظر : نفسه:٦١٦/٢.

(٨٣)همع الهوامع :١٦٤/٦.

(٨٤)كتاب سيبويه:٣٦٩/٢، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه:٦٦٢/١.

(٨٥) المقتضب:١٨٥/٤.

(٨٦) شرح كتاب سيبويه(السيرافي) :١٣٥/٣.

(٨٧) ينظر : الإنصاف:١٢٩/١مسألة رقم (١٥)، وشرح المفصل: ٤٣٠/٧، والتبيين عن مذاهب النحويين :٢٨٦ مسألة رقم (٤٢) ، وائتلاف النصرة :١١٨-١١٩.

(٨٨) ينظر : شرح الكافية الشافية :١٠٧٧/٢.

(٨٩) منهم :علي بن حمزة الكسائي ، ومنهم من ذكر حجج البصريين عند سؤاله عن هذه المسألة : مثل ثعلب (ت٢٩١هـ)، ينظر الأشباه والنظائر :١٦٦/٧.

(٩٠) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك :٣٨٤.

(٩١) ينظر : مغني اللبيب :١٥٨/١، وشرح مغني اللبيب (الدماميني):٦٠٨.

(٩٢) التوبة :١١٨.

(٩٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج :٨٩٣/٣، وينظر : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية :٢٣٠.

(٩٤) إعراب القرآن (النحاس) :١٩٠/١.

(٩٥) شرح الرضي على الكافية :١٦٠/٦.

(٩٦) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٤١٨/٢.

(٩٧) ارتشاف الضرب : ١٩٨٩/٤، والبيت لزهير بن أبي سلمى : ينظر شرح ديوان زهير (ثعلب) :٢٨٥ وروايته: فثمّ.

(٩٨) الصواب: مذهب أبي الحسن ؛ لأنَّه هكذا في المصادر التي نصت عليه جميعها .

(٩٩) الدرر اللوامع : ٩٠/٦ .

(١٠٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :١/ ٢٩٧.

(١٠١) المقتصد في شرح الإيضاح :٣٩٩/١.

(١٠٢)ينظر : شرح اللمع (جامع العلوم):٢٤٣/١، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) :٤١٨/١.

(١٠٣)النكت في تفسير كتاب سيبويه :١/ ١٨١.

(١٠٤) ارتشاف الضرب:١١٥٥/٣- ١١٥٦.

(١٠٥) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك :٥٦.

(١٠٦) همع الهوامع :٨٢/٢.

(١٠٧) نفسه :٧٦/٢.

(١٠٨) شرح الكافية الشافية :٣٩٤/١.

(١٠٩) الاستغناء في الاستثناء:٥٦٠، وينظر : ارتشاف الضرب :١٥٢٢/٣.

(١١٠) شرح التسهيل (ابن مالك) :٢١٤/٢، وينظر، تسهيل الفوائد:١٠٣.

(١١١) البحر المحيط : ٥٢٩/٦ ، وينظر : أبو حيان النحوي:٤٨٥-٤٨٦.

(١١٢) النور٤-٥ ، وتمام الآيتين: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥ ﴾.

(١١٣) ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٢١ ، وينظر : تمهيد القواعد :٢١٧٢/٥، وأبو حيان النحوي :٤٨٦.

(١١٤) المساعد على تسهيل الفوائد :٥٧٤/١.

(١١٥) الأفصح : هل...أو.

(١١٦) الدر المصون :٢٠٩/٥، وينظر : تمهيد القواعد:٢١٧٢/٥.

(١١٧) همع الهوامع :٣/ ٢٦٤.

(١١٨) المقتضب:٥١/٤.

(١١٩)الجاثية :١٤، والقراءة لأبي جعفر (ت١٣٠هـ) تنظر القراءة في : معاني القرآن (الفراء) :٤٦/٣، وقال عنها : ((وهو في الظاهر لحن))، والنشر ٢٧٨/٢، ومعجم القراءات:٣٩١/٤.

(١٢٠) شرح الكافية الشافية :٦٠٩/٢، وينظر : شرح التسهيل (ابن مالك):٥٩/٢، وتوضيح المقاصد :٦٠٧/٢، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك :١٨٤/١.

(١٢١) شرح الرضي على الكافية :١/ ٢١٤-٢١٥، وينظر : تمهيد القواعد :١٦٢٦/٤-١٦٢٧، والنكت على الألفية والكافية والشافية : ٣٦١/١، وهمع الهوامع :٢٦٦/٢، وحاشية الخضري:٣٨٩/١، والأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده :١٨٧.

(١٢٢) ينظر : خزانة الأدب:٣٣٧/١.

(١٢٣) ينظر الأصول في النحو:٧٩/١.

(١٢٤) نُسب إلى جرير، وقد أخلَّ به الديوان ، وورد منسوباً إلى جرير في : التبيين :٢٧٢ وروايته: فَلو، الكلب الكلابا ، وخزانة الأدب:٣٣٧/١، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري:٥١٨/٢.

(١٢٥) ينظر الخصائص :٣٠٩/١.

(١٢٦) المقتصد في شرح الإيضاح :٣٥٢/١، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٧٠-٢٧٣ مسألة رقم(٣٩).

(١٢٧) ارتشاف الضرب :١٣٣٩/٣.

(١٢٨) الخصائص:٣٠٩/١.

ثبت المصادر

أولا : الكتب :

- القرآن الكريم .
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق :د. طارق الجنابي ، ط٢، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع لبنان –بيروت ، ١٤٢٨هـ- ١٩٦٦م.
- أبحاث في أصوات العربية ،د. حسام سعيد النعيمي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ،١٩٩٨م.
- أبو حيان النحوي ، د.خديجة الحديثة ، ط١، دار التضامن ، بغداد ،١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده، د.محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ط١، الجريسي للطباعة والتصوير، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.
- الاستغناء في الاستثناء ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ،ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ،ط١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.
- اشتقاق أسماء الله ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين المبارك ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٣٠ هـ /٢٠٠٩م .
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٣، مطبعة اسماعيليان، قم، ١٤١٦ هـ.ق.
- إعراب القرآن ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت- لبنان ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، ط١٧، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٧م.
- أعيان الشيعة ، محسن الأمين ، تحقيق : حسن الأمين، ط٥، دار التعارف للمطبوعات، لبنان – بيروت ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي(ابن الطراوة)(ت٥٢٨هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن ،ط١،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،ط١، نهضة مصر ،١٣٧٦هـ، ١٩٧٥م.
- أمالي ابن الشجري ،هبة الله بن علي بن محمد (ت٥٤٢هـ)، تحقيق : محمود محمد الطناحي ،ط٢، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٠- ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، المكتبة العصرية ، لبنان- بيروت ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د.موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ،بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق :د. عبد الرزاق المهدي ، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان/بيروت،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين ،ط١، الدار اللبنانية ، لبنان –بيروت ، ١٤٣٣هـ- ٢٠١١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧١هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر،١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التصريف الملوكي ، عثمان بن جني ، تحقيق د.البدراوي زهران ،ط١، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ،٢٠٠١م.
- التكملة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق :د.كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان/بيروت،١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد ابن يوسف (ناظر الجيش)،(ت٧٧٨هـ) ، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. جابر محمد البراجة، ود. إبراهيم جمعة ، ود.جابر السيد ، ود.علي السنوسي ، ود. محمد راغب ، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهر ،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تصحيح : اوتو

يرتزل ،ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- الجمل ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: ابن أبي شنب ، ط٢،مطبعة كلنسكسيك ، باريس ، ١٩٧٥م-١٩٥٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ،ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت،١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري الشافعي (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى ، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة،١٤٣٢هـ/٢٠٠٠م.
- الخصائص ، عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- دُرَّةُ الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ،١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين بن يوسف بن محمد (السمين الحلبي)(ت٧٥٦هـ)، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، ود.جاد مخلوف جاد ، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)،ط١،مطبعة دانشكاه، طهران،١٣٨٠هـ- ١٩٦٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٧، ناصر خسرو، قم ،١٣٨٢ش.
- شرح التسهيل (ابن مالك) ، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيّد ،ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان –بيروت،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)،تحقيق : محمد باسل عيون السود ،ط٢،دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، علي ابن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب والنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة : أحمد بن يحيى (ثعلب) (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م.

- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق :د. عبد العال سالم مكرم ، ط١،عالم الكتب، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين)، الحسن الاستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق : د.عبد المقصود محمد عبد المقصود ،ط١، مكتبة الثقافة الدينية، مصر ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق :د.عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية – مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه (السيرافي): الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ،ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان –بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع (الجامع العلوم)، علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد خليل مراد الحربي ،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،٢٠٠٢م.
- شرح اللمع (الواسطي) ، القاسم بن محمد الضرير (ت قبل سنة ٤٦٩هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان محمد ، ط١، الشركة الدولية للطباعة، مصر ،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- شرح المغني (الدماميني)، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تحقيق : د. عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي ، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل (ابن يعيش)، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية ، مصر– القاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، ط٢، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان– بيروت ، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٤، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) ، مطبعة المعارف، مصر، ١٣٦٢هـ-١٩٤٣م.
- اللمع في العربية ، عثمان بن جني ، تحقيق: حامد المؤمن ، ط٢، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.
- مسائل خلافية في النحو ، عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : د. عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، عبد الله بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، السعودية / مكة المكرمة ، ١٩٧٦م.

- معاني القرآن (الأخفش) ، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن (الفراء) ، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : ج١: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار.ج٢: محمد علي النجار .ج٣: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعلي النجدي ناصف،ط٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي، تقديم : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي لبنان- بيروت
- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ، أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط٥، مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية ، إيران ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء ، إعداد: د.أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، القاهرة ، ١٩٩٧م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- المعجم المفصل في اللغويين العرب ، د.اميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية لبنان- بيروت ،١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ،إيران – قم .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق : د.كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد، العراق،١٩٨٢م.
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام ، مصر ، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
- المنصف ، عثمان بن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبدالله امين ، ط١، مصطفى البابي الحلبي، ج١ ، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط١، مؤسسة الأعلمي (بيروت) ، دار التربية (بغداد) ، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي ، لبنان – بيروت ، ١٣٧٥هـ -١٩٥٥م.
- منهج السالك في الكلام ألفية ابن مالك ، محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : سدني جليزر، الولايات المتحدة – نيو هاتن، ١٩٤٧م.
- النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح : زكريا العميرات، ط٢، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي ، تحقيق : د. فاخر جبر مطر ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- نكت الهميان في نكت العميان ، خليل بن أيبك الصفدي ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، ١٩١١م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ، وكالة المعارف الجليلة ، استانبول، ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د.عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م .
- الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

ثانيا:ـ الرسائل

- التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث ، صباح عطيوي عبود ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، أحمد هاشم أحمد السامرائي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد) ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف ، سلام موجد خلخال الزبيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الآداب ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

ثالثا:ـ البحوث:ـ

- نهج البلاغة عبر القرون ، عبد العزيز الطباطبائي ، مجلة تراثنا ،ج٣٩، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران– قم ، ١٤١٤هـ.

Abstract

The present paper is concerned with one of the significant Arabic lingnists in the fifth Hijri century , i.e , Ahmed Bin-Abdulla Al-Mahabathi . It sheds light on his linguistic views and literary career . It starts by tackling his life and career and his relationship with his master Abidl-Qahir Al-Jarjani , and then analyzing his Phonetic , morphological and Grammatical Views.